

صندوق النقد الدولي

تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة "دركي" الرؤساء الدوليين

تأسس صندوق البنك الدولي سنة 1944، بهدف رسمي ومعلن، هو مراقبة حسن سير نظام النقد الدولي، المبنى آنذاك على نسب قارة ما بين مختلف العملات. لكن الواقع أنه ~~تلك~~ ^{الحقيقي} كان منذ البداية هو دعم "الدول كعملة دولية"، إضافة إلى إمكانية تقديمه قرضاً للبلدان الأعضاء ~~الذين~~ ^{الذين} من عجز مؤقت في ميزانية أداؤاتها.

ويبلغ عدد البلدان الأعضاء 131 بلداً، يساهمون في الصندوق بنسب مختلفة ~~محددة~~ ^{محددة} خلال اجتماعات في القمة"، ويتحدد معها نسب المساهمة في العضوية. وتحكم البلدان الامبريالية في ~~أغلبية الأسهم (68%)~~ ^[مجموعة البنك الأوروبية المشتركة وكذلك] إضافة إلى حق "الفيتو" الذي تمنح به الولايات المتحدة التي تحكم لوحدها في 21,2% من نسب العضوية. أما البلدان المصدرة للنفط مثلاً

فإن نسبتها ~~لا تتعدى 9,88%~~ ^(د.ن.د.) ويكون مسؤولو صندوق النقد الدولي، لأن هذه المؤسسة هي مجرد "مكتب لتعريف العملة"، ذلك أن أي بلد من البلدان الأعضاء، من حقه عندما يعاني من صعوبات نقدية، أن يقدم للصندوق مبلغاً مالياً معيناً بهملته المحلية، مقابل الحلول على ~~نقد~~ ^{له} المبلغ المقابل بالعملة اللعبة. وبعد أجل معين (ثلاثة أو خمس سنوات) يعود هذا البلد ليشتري المبلغ الأصلي ^{لبلده} من عملته بالعملة الصعبة. ويمكن للصندوق كذلك أن يقدم ~~قروضا~~ ^{قروضا} ~~تحت شروط~~ ^{تحت شروط} شريطة ألا يتجاوز قيمتها 170% من مساهمة ~~هذا البلد في الصندوق~~ ^(د.ن.د.).

لكن الواقع أن ~~صندوق النقد الدولي~~ ^(د.ن.د.)، "مكتب لتعريف العملة" من نوع خاص جداً... ^{اذن} يقوم بدور بنك ^{دولي} حقيقي ودي سلطات واسعة ومتداخلة، اقتصادياً ومالياً وسياسياً... من بينها فرض إجراءات مالية واقتصادية على البلدان التي تقترض منه. والجدير بالذكر أن الصندوق لم يقتصر على مساهمة البلدان الأعضاء العادية، بل أنه فتح منذ سنة 1952، إمكانية تكويب "صناديق" خاصة تغذي من طرف الرؤساء ^{الخارجية}

والبلدان المصدرة للنفط، وتستعمل لدى البلدان التي تعيش أزمات مالية بالقروض، مقابل مزيد من التحكم في اقتصادها الداخلي وتسييرها المالي...

ورغم هذا وذاك، فإن ~~المنفعة~~ (ص. ن. د.) لا يوفر بإمكانياته الخاصة إلا جزءاً ضئيلاً جداً من القروض والمبالغ التي تحتاجها الدول لسد عجزها ~~ميرانها خارجها الخارجية~~ المالي المتزايد مع احتداد أزمة الرأسمالية على الصعيد الدولي، ~~بل أن~~ ~~عمل~~ جعل هذه المبالغ والقروض ~~تتوفر~~ تنوفرها البنوك الخاصة ذات الحجم ~~المجيد~~ والنشاط الواسع. ومع تزايد الركود الاقتصادي الذي تعيشه الدول الرأسمالية منذ منتصف السبعينات، ^{فلقد أصبحت} هذه الأبناك الدولية، سواء منها المتواجدة في أمريكا أو في أوروبا، ~~تحقق~~ تحقق الجزء الأعظم من أرباحها من خلال القروض الخارجية...

أما (ص. ن. د.) فإنه يلعب دوراً الوسيط الأساسي في عملية ~~الحصول~~ الاقتراض هذه، ~~فإن~~ ~~لم~~ لم نقل دور "دركي الرأسمال" ~~المشرف~~ المشرف والساهر على مردودية عملياته وحققاته. فهو الذي يسيطر مجموعة من الشروط الاقتصادية القاسية، بتدخل سافر في الشؤون الداخلية للبلد المقترض، مقابل التوسط له لدى الأبناك الدولية التي ^{تعمل بذلك على ضمانات} ~~تعمل بذلك على ضمانات~~ أكيدة ~~بالنسبة~~ بالنسبة للمردودية والربح. ولهذا ما ينص عليه أحد التقارير الرسمية للندوق عندما يقول: "إن المؤسسات الخاصة لا يمكنها أن تطلب من الحكومات ^{تريد} ~~تريد~~ قرضاً لسد عجز ميزان أداياتها أن تتبع سياسة معينة. ولذلك فإن العلاقة المباشرة ما بين تلك الحكومات ومصادر التمويل الخاصة، يمكنه أن يؤدي إلى تجاهل الإجراءات الداخلية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي" ثم يضيف أن هذا "الخطر" يمتد عندما يتدخل (ص. ن. د.) لغرض ~~تلك الإجراءات~~ تلك الإجراءات...

ويعمل هذا الاجراء

وواجب أن يجمع هذه الاجراءات مرمي إلى غرض "التقشف" وسوء التغذية وتخفيض مستوى عيش الطبقات الكادحة الذي غالباً ما يكون دون الحد الأدنى الضروري للحياة ، أي الدفع ببلد ما إلى مشارف الكارثة الاقتصادية والمالية .

ومن أجل اسرداد الديون الخارجية ، فإن (ص.ن.د) لا يقترح النمو الاقتصادي أو خلق وتنمية الخيرات ، بل على العكس من ذلك ، وباستمرار عرقلة النمو وحصره وتقنين جمع البلاد المعنية بشكل لا آفان له . إنه أيضاً لا يقترح الحد من استيراد واستهلاك مواد البذخ والزوائد ، بل يهجم أولاً ما يهجم على المواد الغذائية الأساسية ، التي يعيش منها الشعب ، كمواد ضرورية لا غنى عنها . أنه لا يريد المضي بالارباح الطائلة التي تحققها ~~هذه~~ ^{الاقلية} المستغلة ، بل التخفيف من مكاسب التسيير العادي للمرافق العمومية بما فيه ذلك اللجوء إلى ~~تسريح~~ الموظفين والمستخدمين وللمحافظهم بجيش العاطلين .

وخلاصة القول ، أن سياسة (ص.ن.د) الاقتصادية تعتمد على

محورين أساسيين : ~~تضخم~~ ^{تضخم} المالي مضاعف ، وتقليل قيمة

العملة ~~من جهة ثانية~~ باعتبارها أحسن وسيلة للتخفيف من قيمة

الأجور الحقيقية ، من جهة ، ومن جهة ثانية : التخفيف المستمر

من قيمة العملة المحلية . ~~وتتبع~~ وتزاح المحورين يعود بكل تأكيد

بأرباح مضاعفة بالنسبة للاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية ، التي

غالباً ما تكون مهيمنة على الاقتصاد المحلي ومتعكمة بشكل خاص

في الإنتاج ~~المحلي~~ ^{المحلي} للتصدير . فتخفيف الأجور يعود بأرباح

مباشرة ، ولا تنعكس سلبياته إلا ~~على~~ ^{على} السوق الداخلية التي

يزداد ركودها ، من حين أن ^{للمكائيات} ~~السوق~~ الخارجية تنفتح ~~بشكل~~ ^{بشكل} أوسع

بالنسبة لمواد يتم صنعها بأرخص التكاليف ~~على~~ ^{على} ~~علاوة~~ ^{علاوة} على

إمكانية ~~بشروط~~ ^{بتسويقها} أفضل نظراً لانخفاض قيمة العملة المحلية !...

~~encl.~~

وباسم الدفاع عن حقيقة الأسعار، فإن (ص. ن. د) يدافع على مبدأ قد يتغير الاسعار ابداً وهلة. نقول إحدى وثلاثين: "يجب الكفاءة الضرورية للاجولة دون ارتفاع أسعار منع القطاع العام مساعدات خاصة"

المواد التي ينتجها، ~~المشتركة التي سينتجها~~ وبالتالي تجنب انتقال

الضمانات إلى الرأسمال الخاص ، الشيء الذي سينعكس بتشجيع الاستهلاك على حساب التوفير" ...

وهذا يعود يترك لنا لأول وهلة انطبعا بأن الهدف المنشود هو

دعم القطاع العام، وبالتالي المضي بالربح الرأسمالي الخاص. لكننا عندما

ندرك أن هذا الاجراء موجه فقط للبلدان المتخلفة و ليس على البلدان
الرأسمالية اللفيغة نسبيا، وأن الرأسمال الاحتكاري ~~في~~ ^{في} عثرنا الرأهن

يجهل على تخطيط وضرب الرأس بالوطن، وتخطيط آلات ~~صناعات~~ ^{وحرمان} ~~صناعات~~ ^{وحرمان} بل كاملها ~~وحرمان~~ ^{وحرمان} بين الرجال والنساء من عملهم وفوت عيشهم.. لا يتضح لنا أن (ص.ن.د) لا يهمل إلا على تطبيق

الوجهات العامة للرؤساء الاعتراف والمتعدد الجنسية على العديد
الدول، وخدمة عالمه بأكثر من ~~خدمة~~ إجراء وخدعة وتكيف.

في سياسة (ص.ن.د) المعتمدة على التظهير الاقتصادي والمالي

جامعة شيكاغو برئاسة السيد فريدمان ، ما هي في النهاية إلا سياسة

مهيئة لتطبيق الأزيمة الاقتصادية وتجديرها، وبالسالي الرفع من ~~مادة~~

التناقض الذي يتواجه فيه الرأسمال الدولي مع الطبقات العاملة والشعوب

~~المقدمة~~ "البلدان المتخلفة" عامة ، سياسة تقدم هذا الرأسمال من خلال

ضرب الصناعات المحلية وتضخيم حجم البطالة، وبالتالي ~~فقد~~ توفير
الشروط للغزو الرأسمالي الاحتكاري وتسهيله.

والجدير بالإشارة ~~في~~ أن هذه المؤسسة لا ~~تعمل~~ تعمل بأي وجه

من الوجوه على حل المشكل الأول الذي يبرر وجودها، أي مساعدة البلدان

العاجزة على تسديد ديونها الخارجية!... على العكس من ذلك،

فإن الإجراءات التي يفرضها ~~بعضها~~ تؤدي حتما إلى استحالة تسديد
ذلك الديون ، وتزجج بالبلد المعنى في حلقة مفرغة تشدها الديون
وآرتفاع فوائدها ، فاللجوء إلى ديون جديدة ، فالمزيد من التبعية للرأسمال
الدولي .. والمزيد من الأرباح السهلة بالنسبة للأبنك الخاصة ذات
المنفود الدولي .

ولا يفوتنا أن نؤكد ، والحالة هذه ، عد أن الأنظمة التي تقبل بهذه
الشروط ، وتزجج ببلادها في الحلقة المفرغة المذكورة عن وعي وإدراك ،
لا يمكنها أن تكون إلا أنظمة تبعية ، ~~تخدم~~ ^{تخدم} بأمانة "إخلائهم"
مجال الاستثمار الجديد والامبريالية ، ضد أعداء المجال الوطنية العليا ،
ضحي بالتالي جزء لا يتجزأ من آليات السيطرة الامبريالية على
الشعوب المظلومة ، ويهدف ضمن استراتيجيته لإعادة ترتيب الأوراق
التي أقبل عليها الرأسمال الدولي المتعدد الجنسيات ... وبالتالي : التأكيد
~~على أن من ثم السرايا العنصرية~~

~~هي أن يفوتنا أن نؤكد~~ على السرايا العنصرية بين النقال الوطني
الحرة المناهضة للامبريالية وكذا أشكال الهيمنة ، والنقال ضد الرجعية
والطبقات ~~الهيمنة~~ الطفيلية العميلة وأنظمتها السياسية .